

10 إبريل 2005

## وأسامة عرابي يكتب عن مذكراته.

يشغل د. رؤوف عباس لا شك موقعا متفردا بين أبناء جيله في تاريخ مصر الحديث ودراساته المتشعبة، راح يبحث عن حقيقته في أعطاف التاريخ المهمش والمهمل، وعمد الى استنطاق المسكوت عنه بمسئولية تدرك موقعها من حركة التاريخ، وتسعى الى مستقبلها عبر سردية مكنته من مساءلة ذاكرته الوطنية والمعرفية، ومحاورة الوطن والوعي الجمعي في درسه العلمي لتمثلات الماضي ومشهد الحاضر، وقد عزا الدكتور رؤوف عباس الفضل في تكوينه العلمي الى ثلاثة من أعظم أساتذة التاريخ الحديث في مصر والوطن العربي هم. أحمد عزت عبدالكريم، واحمد عبد الرحيم مصطفى، ومحمد أحمد أنيس. فإذا كان قد تعلم المنهج من عبدالرحيم وأنيس، فقد تعلم أصول الكتابة وفن تحرير الأعمال العلمية المشتركة وتنظيم الندوات العلمية وإداراتها وأصول الترجمة على يد أحمد عزت عبدالكريم.. وتعرف على فكر كل من فيتفوجل حول تطور المجتمعات النهرية، وروستو حول مراحل التطور الاقتصادي التي عارض بها الماركسية كما تعرف على فكر ماكس فيبر. ولم يكن تعرفه على تلك الأفكار مجردا، فحظى صاحبنا بقدر كبير من المعرفة، كان له أعمق الأثر في تكوينه العلمي، و على انتاجه العلمي في العقدين التاليين على حد تعبيره في كتابه الأخير الموسوم باسم مشيناها خطى سيرة ذاتية ص139، 153، الصادر عن دار الهلال، والذي نحاول هنا إلقاء الضوء على بعض جوانبه، بوصفه وثيقة تاريخية حية. وتأريخا موضوعيا دقيقا لتطور مجتمعنا العلمي والسياسي خلال ما يربو على خمسين عاما خلت. ودعوة جادة الى الحوار حول حاضر هذه الأمة ومستقبلها.. من هنا، قدم لنا د ررءوف عباس جدارية تلخص في تعبير ها البليغ مسيرة وطن وهموم مثقف لم يحد يوما عن نهجه الذي اختطه لنفسه في الحياة، فوضعنا أمام أسئلة محددة تستأنس بعقل نقدي بمنأي عن التعصب والانغلاق، الأمر الذي يدعو القاريء الى قراءة واقعه وما أصابه من تحولات وتبدلات بمفردات جديدة، تحرره من اسار رؤيته التجزيئية الضيقة، والانطلاق الى أفاق أكثر شمو لا ورحابة. غير أن الكتاب دعوة الى انقاذ الجامعة المصرية مما يرين عليها من فساد وتحلل وترد أخلاقي وتراجع لدور ها المنوط بها، وتحذير وتنبيه من تداعيات ذلك كله الكارثية على المجتمع المصرى، كما فعل د. محمد أبو الغار في كتابه المهم. استقلال الجامعات. فتاريخ جامعة القاهرة كما قال د. رؤوف عباس مليء بنزيف الكفاءات العلمية بسبب فساد الجو الأكاديمي في هذه الجامعة العريقة ص75.. كما كان قسم التاريخ بأداب القاهرة مقسما الى شيع وأحزاب لا علاقة للعلم ومدارسه بها، بل كان العلم لا يظهر على السطح إلا لخدمة غرض شخصي إن ايجابا أو سلبا. كما كانت بر امج الدر اسة باداب القاهرة تقدم للطالب خليطا غير متناسق من مواد من مختلف عصور التاريخ، وضعت تلبية لرغبات ومصالح أساتذة التخصص في تاريخ كل عصر من تلك العصور، فتحدث مزاحمة بالمناكب من أجل زيادة حصة كل عصر على حساب الآخر.. وبلغت المأساة ذروتها عندما شغل كرسي التاريخ الاسلامي وكرسي التاريخ الوسيط متخصصان في تاريخ المماليك، مما يعني غلبة المصالح الشخصية على الهدف الأسمى و هو التكوين العلمي للطالب ص77. كما اكتشف د. رؤوف مصادفة أن فصول كتاب لأحد أساتذة التاريخ بآداب القاهرة عبارة عن ترجمة لبعض فصول كامبردج في تاريخ ذلك العصر!! ص83 ناهيك عن الصراع الدائر بين أساتذة جامعتي. القاهرة وعين شمس، ونظرة الأولى الى الثانية نظرة لا تخلو من استعلاء وترفع مقيتين. كذلك استن النظام منذ عهد السادات سنة قدر لها أن تدوم، وهي اختيار عناصر منتقاة معروفة بولائها للنظام أو محسوبة على أحد أركانه لتتولى رئاسة كل مؤسسة من القطاع العام الى الوزارات الى الجامعات، واعتبار معيار الولاء هو المحدد الأساسي في الاختيار، وترك كل من يتولى أمر مؤسسة يدير ها وكأنها عزبته الخاصة، يفعل بها ما يشاء دون حسيب أو رقيب ، بل لم يعد للأجهزة الرقابية تلك الهيبة التي كانت لها قبل عهد السادات، فالعبرة برسوخ أقدام المسئول، وقوة الشخصية التي يستند إليها، أو يعد من محاسيبها. وانعكس ذلك على اختيار رؤساء الجامعات في معظم الحالات. كما حدث مع محمد محمود الجوهري الذي كان نشازا وسط جوقة أصحاب العزب، فتناهشته الذئاب وأزيح عن منصبه لعجزه عن ارضاء مصالح ونزوات صناع الفساد. ولم يكن أسلوب اختيار القيادات الجامعية وحده أبرز مظاهر الفساد الجامعي الذي بدأ مع عهد السادات وترعرع وحده واستشرى واستوحش، فقد

ابتدعت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين آليات للفساد هي: دعم الكتاب الدراسي، والصناديق الخاصة، ولجان الممتحنين ص264، 265. وامتد الفساد ليتناول تعديل شروط الإعارة للجامعات الأخرى المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ص272، كما حدث مع شقيقة رئيس الوزراء التي أعانها حسن حمدي رئيس الجامعة على الاعارة الى السعودية برغم رفض مجلس الكلية لذلك، واستند رئيس الجامعة الى فتوى فصلها له المستشار القانوني للجامعة باعتبار أن تقدير مدى ضرورة مد الإعارة من صلاحيات رئيس الجامعة وحده ص272. أما إذا تقدم عالم رفيع القدر في تخصصه، تحظى أعماله العلمية باعتراف دولي لوظيفة الأستاذية من خارج الجامعة، حرصوا على ابعاده عن الجامعة، حتى لا يغطى وجوده عليهم، ويكشف حقيقة مستواهم العلمي. حدث هذا مع العالم الجليل أيمن فؤدا سيد عندما تقدم لوظيفة أستاذ في التاريخ الاسلامي أعلنت عنها جامعة حلوان، وكانت اللجنة العلمية عندئذ مكونة من سبعة أعضاء كان رئيسها وأربعة على الأقل من الأعضاء من فصيلة الموظفين بدرجة أستاذ ذوى الامكانات العلمية المتواضعة، فاختار وا له لجنة فحص من أناس لا يصلحون للتلمذة على يديه، رأوا عدم صلاحيته للأستاذية. ولكن بعد ست سنوات من التقاضي رد القضاء العادل له حقه غير أن ثالثة الأثافي التي أشاعها نظام السادات وتركها تتغول من بعده وتستشرى، فكان تسخير أساتذة الجامعات لإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه لزوجات كبار المسئولين وأبنائهم ليحوزوا المجد من أطرافه على نحو ما حدث مع زوج الرئيس السابق، وتكرار الأمر مع ابنتها نهي التي كانت تدرس الماجستير في تاريخ الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية، وطلبت من عميد كلية الأداب جامعة القاهرة أن يدبر لها لقاء مع صاحبنا ليعد لها البحث المطلوب عن حزب الوفد لأنه الوحيد الذي له كتابات بالانجليزية، و أنها في حاجة الى من يكتب لها البحث، فهب صاحبنا واقفا من هول ما سمع، وانفجر في العميد قائلا: انت عارف قاعد فين، قاعد على كرسي طه حسين، وبتشتغل نخاس، بتبيع أساتذة الكلية في سوق العبيد!!. وخرج من الغرفة صافعا الباب خلفه!! إلخ. إن الكتاب يمثل قصة كفاح مشرفة وملهمة، رواها بشكل سلس عذب، وأسلوب ناصع مشرق، لم ينل من عنفوان جماله ورائق جريانه سوى خطاياه النحوية الجمة، غير أن نبل التزامه العلمي حدا به أن يستهدى وقع خطوات عميد الأدب العربي وصدق توجهه، فلاذ بتميمته اللغوية صاحبنا في الأيام. ويتميز الكتاب بروح الانصاف التي وسمت مؤرخا كبيرا مثله، وقدرته على أن يلمح الجوهري والثابت الأصيل في نفس من خالطهم والتَّقي بهم من أساتذة، برغم ما لقيه من عنت ورهق شديدين من بعضهم كالدكتورمحمد أنيس الذي اختلف معه وأساء فهمه، غير أنه حزن على رحيله المبكر وألقى محاضرة بنادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بين فيها فضله على الدراسات التاريخية في مصر وعلى صاحب المحاضرة وأبناء جيله.

http://al-araby.com/docs/946//print8024.html